

والأمثلة على انتهاء حالة الحرب بهذه الطريقة متوافرة في التاريخ وقد ذكرها صراحة القاضي فرانكفورت في الحكم الذي كتبه في قضية لوديك/ وانكزرا^(١) حين قال : « يجوز إنهاء حالة الحرب بماهدة أو بقانون أو باعلان يصدره رئيس الجمهورية » .

وقد انتهت حالة الحرب على هذا الشكل بين الصين والمانيا بقانون اقره برلمان الصين في ٣ أيلول ١٩١٩ . وكذلك انتهت حالة الحرب بين الولايات المتحدة وحكومة كل من المانيا والنمسا بقانون اصدره الكونغرس الامريكى في ٣ أيلول ١٩١٩ والذي رده رئيس الجمهورية ثم اقر بالرغم من هذه المعارضة في ٢ تموز ١٩٢١ . ومع ان هذا القانون قد اتبع بماهدة سلم بين الولايات المتحدة والمانيا الا ان هذه الماهدة اعتبرت ان تاريخ انتهاء حالة الحرب يعود الى ٢ تموز ١٩٢١ ، وهو تاريخ القانون الصادر عن الكونغرس .

وكذلك في الحرب العالمية الثانية لم تنته حالة الحرب بين الولايات المتحدة والمانيا بموجب ماهدة صلح بل بموجب قرار مشترك صادر عن مجلس الكونغرس الامريكى اقره الرئيس ترومان في ١٩ تشرين الاول عام ١٩٥١ .

١ - مجموعة قرارات المحكمة الاتحادية العليا
(١٩٤٨) ، ص ١٦٠٠ .

امريكا اللاتينية ، فهذه الحرب قد انتهت فعليا بالتوقف عن القتال عام ١٨٢٥ ولم تمقد ماهدة صلح ، ثم استؤنفت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية كما تم اعتراف اسبانيا بدول امريكا اللاتينية الجديدة ومنها المكسيك والاكوادور وتشيلي وفنزويلا . وكذلك انتهت الحرب على هذه الصورة ما بين فرنسا والمكسيك عام ١٨٦٧ وما بين بروسيا وامارة ليختنشتاين عام ١٨٦٦ .

وقد اعترفت وزارة الخارجية الامريكية اعترافا صريحا بجواز انتهاء الحرب نتيجة لتوقف اعمال القتال ودون الحاجة الى ماهدة صلح . فقد كتب ناظر الخارجية الامريكية آنذاك الى وزير اسبانيا المفوض في واشنطن بشأن انتهاء حالة الحرب ما بين اسبانيا والبيرو ما يلي : « من الثابت انه من الممكن اعادة حالة السلم بالتوقف الطويل لعمليات القتال بدون الحاجة الى عقد ماهدة صلح . ان التاريخ مليء بمثل هذه الحالات » .

٢ - **انتهاء الحرب باعلان من طرف واحد** : يجوز كذلك ان تنتهي الحرب باعلان تصدره السلطات المختصة في البلد المعنى . وهذا الشكل من اشكال انتهاء حالة الحرب يناسب تماما حالة الحرب بين لبنان واسرائيل لان لبنان هو الذي اعلن الحرب وذلك بتوقيمه على بيان الدول العربية في ١٥ ايار ١٩٤٨ القاضي بالتدخل في فلسطين .

صدر عن مركز الأبحاث

أعمال إسرائيل الانتقامية ضد الدول العربية

(دراسة قانونية)

بقلم

الدكتور محمد المنجوب

٢ ل.ل.

صفحة ١٩٩